مقدمة

أصبحت قضايا ومشكلات الأقليات — منذ أعوام قليلة — وتحديدا منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين وإطلالة القرن الحادي والعشرين واحدة من المسائل المهمة التي تطرح نفسها بقوة،أو يطرحها أصحابها أو مؤيدو حقوقها أمام الهيئات والمنظمات والمحافل الدولية، أملا في إيجاد صيغ سياسية أو قانونية تحميها من الاضطهاد والعنف الذي تتعرض له في بلدان عديدة من العالم، وخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) .

وقضايا الأقليات لم تعد متعلقة في الأذهان - كما كان سائدا في الماضي - في رغبة ومحاولة الأقلية في الانفصال وتكوين كيان خاص بها فقط، بل هناك عدد من الأقليات لا ترغب في الانفصال أو الاستقلال عن الدولة الكبرى، وإنما تريد فقط الحفاظ على هويتها الثقافية، وممارسة شعائرها الدينية والتعبدية دون اضطهاد أوعنف.

وقد يظن البعض بأن ما يحدث للأقليات الإسلامية في عالم اليوم من طرد وإبادة واضطهاد ديني أوعرقي مثل ما يحدث لمسلمي العالم الآن — أغلبيات وأقليات — بعيدا عن تخوم الأمة العربية، ومن ثم فهي بعيدة عن التماس بمصالحنا القومية على اعتبار أن القومية ليست مذهبا فكريا أو أيديولوجيـــا، وإنما دائرة من دوائر الانتماء يفرضها الواقع، إلا أن العرب بحكم تكوينهم الديني شعوب ذات أغلبية مسلمة ، وبالتالي فإن مناصرة المسلمين في أية مكان في العالم أقليات كانت أم أغلبيات من صميم الإيمان بالإسلام.

وبالتالي فقد يصبح من النادر أن توجد دولة في عالم اليوم دون أن تضم على أرضها جماعة إسلامية، بغض النظر عن عددها، وذلك نظرا لتزايد ظاهرة انتقال الأفراد عامة من بلدانهم إلى بلاد أخرى، إما بهدف الاستيطان، وإما بقصد الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة أو سعيا وراء الرزق أو بحثا عن الحرية، أو فيما يعرف اليوم بتجانس الشعوب، حيث يضم الشعب الواحد أكثر من أقلية يكون لكل منها خصائصها وسماتها الحضارية التي تميزها عن غيرها [١] .

فكلما وجدت أغلبيات يشترك أبناؤها في ميراث تاريخي وثقافي واحد، توجد في المقابل جماعات أخرى أصغر يطلق عليها أقليات لكل منها سماتها وتمايزها الثقافي عن الأغلبية ، وقد أدى هذا التباين في كثير من الحالات — إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول كما في أوربا وأمريكا،وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وبورما ، وتايلاند ، والصين ، والفلبين ، وأنجازيا وأذربيجان ومنطقة البلقان والقرن الإفريقي – مثلا – عندما تصر بعض الدول الكبرى على انتهاك حقوق جماعات معينة من أبنائها أو من غير أبنائها بسبب الاختلاف في الدين أو اللغة أو العرق، قد تصل في بعض الأحيان إلى حدوث أزمات تستوجب تدخل الهيئات والمنظمات الدولية والدول ذات النفوذ السياسي الكبير في مناطق الصراع .

وتأسيسا على ما سبق ، فإن الأقليات الإسلامية باتت تمثل اليوم أعدادا مهولة، تزايد حشودها عاما بعد عام، كما هو الحال في منطقة البلقان وفي آسيا الوسطي وبلاد ما وراء النهر، وقد تعاظم شأن هذه الأقليات بفعل تنامي ظاهرة العولمة، وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وبفعل الاهتمام المتزايد بمكانة الإسلام في النظام الدولي الجديد، فقد أدت العولمة إلى انفتاح الحدود على مصراعيها وأدخلت الأقليات المسلمة في لب العالم الإسلامي بل والعالم كله، وكانت النتيجة أن صار ألم دولة واحدة – أو مجموعة أقليات في دولة ما – يسمع في باقي الدول، فما تتعرض له الأقليات المسلمة في الفلبين أوفي شبة جزيرة البلقان أو في منطقة التركستان لم يعد معزولا عن الأمة الإسلامية، بل أصبح من محور الصراعات التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة ، وكان من عواقبها أن سهلت العولمة انتقال العنف من منطقة إلى مناطق أخرى بسهولة، بل إن الغرب نفسه صار راعيا لتلك الأقليات المسلمة المؤيدة للعنف والراديكالية، فالذين قاموا باعتداءات الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) جميعهم من العرب المقيمين في أوربا والولايات المتحدة، وتقع منظماتهم أساسا في العالم الغربي، والظن بأن تكون بعض هذة المخططات قد تمت على أيدى بعض الأفراد من الأقليات المسلمة التي تعيش في الخارج، ولكن ليست كل الأقليات تحمل نفس الشعارات المعادية للغرب وحضارته.

وكانت الأقليات الإسلامية في الغرب هي التي عليها أن تستقبل الصدمة الأولى، وأن يكون تفريغ الخوف والحقد الصليبي الدفين فيها أولاً قبل غيرها، فالتهديد بالإبادة والإخراج كما حدث للأتراك وغيرهم في ألمانيا والجمهوريات الإسلامية الروسية، وتعقيد سبل الحياة والإقامة والجنسية والهجرة كما حدث للجاليات الإسلامية في فرنسا وبريطانيا، وبداية المضايقات والتهديد بالفشل كما يحدث الآن للمغتربين والأقليات الإسلامية في أمريكا وكندا واستراليا، وحرب الطرد والتشريد والإبادة كما هو قائم الآن في منطقة البلقان، وشبة القارة الهندية، ومنطقة القفقاس وبلاد ما وراء النهر، ومحاولة امتداد ما يسمونه بالتطهير العرقي ليشمل جميع دول جنوب شرق آسيا، وامتداد الحملات التبشيرية لتشمل معظم الدول الإفريقية بما في ذلك الدول ذات الأغلبية المسلمة، كل هذا كانت بدايات فقط للصيحة التي أطلقها اليهود ورددها العالم أجمع بعد سقوط الشيوعية من أن الإسلام هو الخطر القادم،وأنه بعد سقوط الشيوعية لا عدو للبشرية غير الإسلام، وضرورة خروج الإسلام إلى خارج أراضيه عبر ما يعرف بالأقليات المسلمة والمهاجرة إلى بلاد الغرب.

ومن هذا المنطلق فإن قضايا الأقليات عامة، وقضايا ومشكلات الأقليات الدينية خاصة من الدراسات التي يعتبرها الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية من الموضوعات القديمة – والجديدة _ في ذات الوقت، إذ يعتبرونها قديمة قدم التميز بين النحن والغير، وهى كذلك جديدة نظرا لإلحاحها الشديد بل والمستمر على آليات الصراع السياسي ، وخاصة في آخر حقب القرن العشرين وفى أعقاب القرن الحادي والعشرين، ثم أحداث سبتمبر (٢٠٠١ م) ، فبعد حرب باردة، انفجرت النزاعات العرقية والدينية في مناطق البحيرات الكبرى، وفي البوسنة والهرسك وفى كشمير والشيشان وكوسوفو وأريتريا، وبورما، والفلبين، وأذربيجان وداغستان وتركستان الشرقية وأبخازيا ، وأراكان ، والأكراد، وتم توجيه الاتهامات إلى عدد من الدول والمنظمات والجماعات بممارسة التطهير العرقي، وكان ذلك أسوء استهداف للبشر بسبب انتماءاتهم الإثنية أو الطائفية أو المذهبية.

مع أن الصراعات الطائفية ليست جديدة كظاهرة التفاعلات السياسية عبر العالم، ولكن مظاهر العنف التي تتخذها حدة الصراعات في الفترة المعاصرة وتحديدا منذ عشر سنوات هى الظاهرة اللافتة للنظر ومحل اهتمام صناع القرارات في العالم، وبالتالي فإن

ما يـــدور وما يحـــدث من صراعـــات عرقية أو دينية بلا شك يؤثر على صانعي القرارات السياسيـــة في الدول القومية التي تضم أقليات مختلفة، وتفتح الثغرات أمام التدخل الخارجي مثل ما حدث في منطقة البلقان وشمال القفقاس، وربما كانت هذه التطورات ناتجة عن انحسار موجه نحو التحديات الأيديولوجية بين الليبرالية والشيوعية التي شغلت اهتمامات القيادات والشعوب في العالم إبان عقود الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ومن ثم أتاحت الفرصة للتعبيرات المعاصرة عن تفاقم قضايا ومشكلات الأقليات الإسلامية في العالم ورغبتها في التعبير عن هويتها، وممارسة شعائرها والحصول على حقوقها مثل الأقليات الأخرى- غير المسلمـــة — بل إن الغريب والمثير للدهشـــة أنه وبمجرد وقوع أحـــداث ١١ أيلول سبتمبر (٢٠٠١م) احتل العرب والمسلمون النصيب الأكبر من الاتهامات في هذا الحادث، وربما في غيره من الحوادث الأخرى التي أعقبته، فانتماء الفرد إلى هذه المجموعة (الأقلية) يجعله تلقائياً عرضة للاشتباه والشكوك حتى يثبت حسن نواياه، وسلوكه، فالأصل عند الغرب الريبة والاتهام إلى أن يظهر العكس، فبجانب القبض على آلاف العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث التفجيرات بنيويـــورك وواشنطن، قامت ألمانيا هي الأخـــرى بالقبض على أكثر من خمسة آلاف عربي مسلم بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة الذي يتزعمة السعودي أسامـــة بن لادن، وخضعوا لتحقيقات بمعرفة الشرطة والمخابرات المركزية والنظر في احتمال تورطهم في أعمال إرهابية أخرى داخل أو خارج ألمانيا.

أما وزير الخارجية الصيني فقد سارع بالقول : " إننا نأمل أن تكون معركتنا ضد قوات تركستان الشرقية- إقليم صيني ذات أغلبية مسلمة - جزءاً من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب في العالم، مشيرا إلى إن مطالبة مسلمي الصين بحقوقهم يعد عملاً إرهابياً وتصرفات لا يمارسها إلا مشعوذون بل إن الأفضل لهم أن يخضعوا للعلاج في المصحات العلاجية والنفسية، ولتأمين ذلك وقعت الصين مع روسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان معاهدة (شنغهاي) والتي تضمنت تأمين الحدود بينهم من الإرهاب الإسلامى المتنامي في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والضغط على الأقليات من الإيغور المسلمين في دول آسيا الوسطي لكي لا يقدموا أية تسهيلات للإيغور الثائرين

في الصين ضد الحكومة المركزية في بكين، وكان الهدف من المعاهدة محاربة الأصولية الإسلامية ومحاربة النفوذ الأمريكي في المنطقة معا[٢] .

وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تكن الولايات المتحدة تقبل مجرد القبول فقط أن يعذب إنسان، أو مجموعة ما في أي مكان بسبب انتمائها الديني، أو العرقي أو حتى المذهبي من منطلق أن هذا يتناقض مع الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، إلا أن النظرة – كما هو واضح الآن – تغيرت تماماً بعد الأحداث،حيث خضع الآلاف من المسلمين لمكتب التحقيقات الفيدرالي ، وتم استخدام وسائل تعذيب حديثة لم تكن قد استخدمت من قبل ، بل كانت تعد من المحرمات في القاموس الأمريكي، بجانب ترحيل من يشتبه فيهم إلى أماكن بعيدة تماماً عن العمران لنزع الاعترافات منهم بالقوة، أوللتوصل إلى معرفة مكان " أسامة بن لادن "، بل تم تقسيم العالم إلى دول صديقة تؤيد السياسة الأمريكية، ودول معادية ترعى الإرهاب وتعمل ضد المصالح الأمريكية، وكانت قائمة محور الشر التي شملت أفغانستان، والعراق، وإيران، وكوريا الشمالية، وكانت البداية بأفغانستان (٢٠٠٢م) والقضاء على حكومة طالبان المتطرفة وبعض أعضاء تنظيم القاعدة، ثم بالعراق، والتخلص من نظام صدام حسين البعثى، وإن كانت التهديدات الأمريكية لإيران لا تنقطع وخاصة بعد المظاهرات الطلابية التي تنادى بالإصلاح السياسي داخل إيران، والتي تتصاعد حدتها بين الحين والآخر، مما يشير إلى احتمالات تعرض إيران لحملة عسكرية أمريكية قبل نهاية (٢٠٠٥م) .

الأمر الذي يعكس بوضوح ما أشار إليه " صامويل هنتنجتون " في أطروحته (صدام الحضارات) من وجود فراغ استراتيجي عميق خلقته نهاية الحرب الباردة، واكتشف العديد من الاستراتيجيين الغربيين العدو الجديد للغرب – في الإسلام – وقد لاقت الرؤية المستقبلية عن صدام الحضارات آنذاك استحسانا كبيرا خاصة في عصر التبعية العالمية للأفراد والأفكار والتمويل، وقد ذابت فيه الحدود المكانية لحضارة العنف بين الشرق والغرب، ومما يؤكد ذلك أن كثيرا من التيارات الإسلامية في الشرق تتلقى التمويل المادي والفكري من الدول الغربية التي تتخذها نقطة انطلاق لفعاليتها، وهكذا يتحول الشرق والغرب إلى أنماط خلافية مكررة تستعمل في النقاش حول المجتمع العالمي .

وعلى هذا الأساس تكمن الحاجة في نظر العديد من المفكرين في أوربا وأمريكا إلى بناء وتحصين السدود لمواجهة المد الإسلامي وإيقافه وتحجيمه، وقد ساعد على ذلك ما شهدته فترة التسعينات من تطورات وتغيرات مهمة في النظام العالمي الجديد، منها انهيار الاتحاد السوفيتي، وازدياد حدة العنف والصراع بين حركات الإسلام السياسي وحلفاء الغرب في الدولة العربية وقدرة الأولى على تهديد المصالح الغربية وخاصة مصادر النفط في الخليج وأمن واستقرار إسرائيل؛ وحدوث بعض الحوادث الإرهابية في الولايات المتحدة التي زرعت بذور الخوف والرعب في قلوب المواطنين الأمريكيين الذين لم يعتادوا على مثل هذه الظاهرة الخطيرة والتي صورت على أنها مستوردة من العالم الإسلامي مع كل ما تحمله من رموز ودلالات حضارية وثقافية معادية؛ واستغلال ظاهرة الإرهاب والخطر الأخضر القادم من الشرق من قبل دعاة المواجهة وأصدقاء إسرائيل لصياغة سياسة أمريكية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الدولية والإقليمية بعد تقهقر الخطر الشيوعي ، حيث أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى التركيز على التيارات الدينية في العالمين العربي والإسلامي والدعوة إلى مواجهتها وردعها.

ومن هنا يعتبر الربط بين الإسلام والتطرف والعنف إحدى النتائج الخطيرة لتلك الأنماط التقليدية الشائعة في الغرب [٣] ، ليس لأن الغرب يتجاهل قتل المسلمين وكأنه قتل وحرق السحرة ، والذي ألفه التاريخ الأوربي في العصر الوسيط ، بل لأن الغرب يتجاهل كم يسقط من المسلمين أنفسهم ضحايا لهذا العنف ليس في البوسنة والهند وكشمير وفقط بل في بلدان الشرق الأوسط أيضاً، فالنقطة المحورية الموجهة لمجمل أفكار هنتنجتون بخصوص أطروحته حول الصدام الحضاري تكمن في اعتباره أن الغرب أصبح مهدداً في موقعه القيادي والكوني بفعل انبعاث الحضارات الأخرى وانتعاشها، إذ أكدت أصوات كثيرة في العالم الإسلامي أشهرها تنظيم القاعدة الذي يتزعمه "أسامة بن لادن"، والجهاد الإسلامي الذي يتزعمة الدكتور عمر عبد الرحمن ، أن العالم الإسلامي في حالة حرب مع الغرب، أو أن عليه أن يعلن تلك الحرب إن كان قد نسيها، فيما ينتشر القلق في الغرب من العلاقات مع الدول العربية والإسلامية مع التركيز من هذا الطرف أو ذاك على أن هناك حربا صليبية مستمرة بين العالمين.

كما يبدو أن ثمة صورة بدأت تتشكل في الغرب حول الإسلام باعتباره التهديد المقبل والعدو القادم ، والخطر الأخضر ، وإمبراطورية الشر الجديدة ، وكأنه يرتدي مع بعض الروتوشات البسيطة ذلك اللباس الذي فصل على مقاس الاتحاد السوفيتي في السابق، ولكن في المواجهة مع الكتلة الشرقية كان التحامل يتم على الدول الشيوعية بينما يتم الإعلاء من شأن الشعوب التي تتعرض للاضطهاد، أما اليوم فالعكس عندما يتم التنديد "بالخطر الأخضر" توجه أصابع الاتهام إلى العالم الإسلامي .

في أحيان كثيرة ترتبط مقولة الأساس التاريخي الخفي هذه بمقولة أخرى عن نهاية الحرب الباردة ، ويمكن تسمية هذه نظرية الفراغ التي ترى أن الغرب بعدما زال عدوه الرئيسي بانهيار الاتحاد السوفيتي القديم، انطلق مسرعا لخلق عدو جديد وهو العالم الإسلامي – العدو القديم الجديد – مع أن غالبية دول العالم العربي والإسلامي قد لا ترغب في مواجهة شاملة مع الغرب ، فالتحدي الذي شكله الاتحاد السوفيتي قديما تلك القوة بأسلحتها النووية والبيولوجية للكثيرين في المجتمعات الغربية لا يقاس بما يمثله تنظيم القاعدة والتنظيمات الإسلامية التي تتخذ من طابع العنف منهجا لها ، في الوقت الذي يعاني فيه العالم الإسلامي من وضع اقتصادي بالغ التردي بما يمنع توجيه أي تحدٍّ حقيقي للغرب. وحتى إذا أخذنا الدول المنتجة للنفط نجد أنها تودع أموالها وكل ما تملكه في البنوك الغربية وتستورد منه غالبية ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، أما الدول التي استطاعت أن تنتج الأسلحة النووية مثل باكستان فهي تعد من الدول الحليفة مع الولايات المتحدة وخاصة بعد التسهيلات التي قدمتها باكستان للولايات المتحدة وقوى التحالف في الحرب ضد أفغانستان وتنظيم القاعدة، وكذلك الدول التي ورثت تلك الأسلحة مثل كازاخستان والتي تربطها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة بعد أن أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفيتي القديم في بداية التسعينيات من القرن العشرين، أما الدول التي تسعى إلى تطوير برنامجها النووي مثل إيران فهي في الواقع من الدول المهددة بتدمير منشآتها النووية إن لم توافق على التفتيش على أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها من قبل هيئة الطاقة الذرية.

فالتحذير من التهديدات القادمة من الجنوب أصبح يتجسد عبر استحضار صورة العالم الإسلامي باضطراباته المتعددة، وامتداده الجغرافي الشاسع، وتضخمة السكاني الكبير، وعداء شعوبه المستمر لهيمنة الغرب على المنطقة العربية والشعوب الإسلامية،

حيث تشير القراءة المتأنية لأفكار هانتجتون إلى القلق الغربي من الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي وتصاعد تيار الإسلاموفوبيا لدى العديد من الدوائر الفكرية والاستراتيجية في الغرب، والواضح أن هانتجتون لا يخفى قلقه وخوفه من الفراغ الذي حدث بعد نهاية الحرب الباردة والتي حرمت الغرب من العدو الشامل الذي كان بمثابة المرآة التي تعكس قوته ووحدته وهويته، وبحسب تعبيره " في الوقت الذي تكون فيه الحروب عامل انقسام في مجتمع ما، فإن وجود عدو مشترك من شأنه أن يساعد دوما على ترسيخ الهوية والانسجام بين الشعوب " (٤) .

ومن هنا فإن محاور العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية تشتمل على أبعاد مهمة، ترصد في مجملها عمليات الصعود والهبوط في تلك العلاقات التي تصل إلى ذروتها عند اتهام مجموعة من المسلمين بأنهم وراء قلق واضطراب أصاب الغرب في أمنه واستقراره، الأمر الذي ينعكس بدوره على سوء فهم للإسلام من جانب المثقفين وصناع القرار ورجالات السياسة، ويحملون الإسلام كدين خطأ فرد أو مجموعة من الأفراد ويتم تعميم السلوك الفردى إلى سلوك عام، ويحاول المسلمون من خلاله إثبات براءتهم ولكن دون جدوى، فالبعد الديني والاقتصادى والسياسي والثقافي هي نقاط الالتقاء والخلاف بين المسلمين والغرب، وعلى أسس هذه الأبعاد تكون حالة الأقليات المسلمة في المجتمعات الأوربية غير المسلمة، وتظل العلاقة بين الإسلام والغرب هي محور اهتمامات المفكرين في العالم لفترات زمنية قد تطول، وإثارة وضع الأقليات المسلمة في الغرب، وما هى الأقلية المسلمة وما هو الفرق بين المسلم العربي والمسلم القادم من إحدى الدول الإسلامية والمواطن الأوربى الذي أعلن اعتناقه للإسلام، بل يأتي على هامش المناقشات مفهوم الدولة الإسلامية، وما هو الإسلام الذي تريده الدول الإسلامية والتنظيمات الإسلامية التي تنادى بالجهاد ضد الغرب – الكافر – بل ما هو الإسلام الذي يرضى الغرب والنظام العالمي الجديد ، والسؤال إذن من أين تأتى العداوة بين الغرب والإسلام ؟

قد يري البعض أن الدولة الإسلامية هي الدولة التي تضم أغلبية مسلمة، بصرف النظر عن النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها، وهناك من يرى أن الدولة الإسلامية هي التي يعترف النظام الحاكم فيها بانتمائه للعالم الإسلامي، بصرف النظر عن نسبة المسلمين

داخل الدولة،بيد أن رأيا ثالثا يقول : إن الدولة تكون إسلامية إذا توافر فيها شرطان أساسيان ها[٥] : أن تضم أغلبية مسلمة ، وأن يعترف النظام الحاكم في الدولة بانتمائه للعالم الإسلامي .

على الجانب الآخر تضم الدول غير الإسلامية أقليات أو أغلبيات مسلمة ، حيث لا تدخل بالفعل في إطار مجتمع الدول، الذي يتألف منه العالم الإسلامي أو تحظى باهتمام خاص لدى دراسة الأمة الإسلامية دراسة كلية، إذ ينبغي إدراك أن هذه التجمعات ما تزال تتعرض للاضطهاد والإبادة الذي يفرضه التحدي سواء كان شيوعيا ملحدا ينكر كل العقائد والأديان، أو كان أوربيا متعنتا يحقد على الإسلام ويجاهد من أجل إيقافه والحيلولة دون انتشاره، ومن ثم يتعين دعمها ومساندة صمودها لكيلا يهزمها التحدي بكل الباطل .

وانطلاقا من ذلك كله يمكن أن نحدد أبعاد العالم الاسلامى الذي يضم الدول الإسلامية على الصعيد الإفريقى والآسيوى، وأن نحدد أبعاد الإطار الأوسع الذي يحتوى الأقليات الإسلامية التي تضمها الدول الإسلامية على الصعيد الإفريقي والآسيوي والأوربي والأمريكي ويكاد يطوق العالم الإسلامي ومجتمع الدول فيه.

ومن ذلك نستطيع القول : إن مجتمع الدول في العالم الإسلامي يأتلف حول القلب النابض بالإسلام في الوطن العربي الكبير ويضم (٣٨) دولة وعلى امتداد الجناح الشرقي على الصعيد الآسيوي تقوم (٢٤) دولة إسلامية، وعلى امتداد الجناح الغربي على الصعيد الإفريقي تقوم (١٥) دولة إسلامية، ومن شأن كل دولة من هذه الدول – بصرف النظر عن عدد سكانها، أو مساحتها، أو النظام الحاكم فيها ، الانتماء إلى مجتمع الدول في العالم الإسلامي بجانب أن هناك ما يزيد عن (٥٠٠) مليون مسلم يعيشون كأقليات مسلمة في معظم دول العالم[٦] .

وبالتالى فإن تعبير العالم الإسلامي قد يترادف مع تعبير الوطن الإسلامي فليس الأول منصرفا إلى الإنسان والآخر إلى الأرض كما يتبادر إلى الأذهان ، ولكن كلا التعبيرين يدلان على الآخر ، فالعالم الإسلامي هو وطن للمسلمين أيضا ، وكيفما وجدوا، بغض النظر عن عددهم ، ويمكن كذلك أن نميز بين شكلين للوجود الإسلامي في عالم اليوم :

الأول: مسلمون ينتظمون في كيانات سياسية (دول) يكون للإسلام دور ما في تنظيمها سواء أكان ذلك معلنا أم غير معلن.

الثاني: مسلمون يعيشون كأقليات في مجتمعات غير إسلامية بحيث لا يؤثر إسلامهم ولا ينعكس على الكيان السياسي للدول التي يتبعونها، وقد يكون في بعض الحالات التأثير ضعيفا أو يتعرضون للاضطهاد والعنف للقضاء على تواجدهم في تلك الدول، وقد تجد حكومات البلاد المضيفة نفسها مضطرة إلى الخضوع لبعض مطالب الأقليات والجاليات الإسلامية إما بسبب دستوري أو قانوني، أو لتحول دون بروز إشكالات أمنية أو نزولا عن ضغط دول ينتمي إليها أبناء الأقليات، أو بسبب رغبة تلك الدول الظهور بمظهر الحرية الشاملة أمام العالم مما يستهوى الألوف الأخرى من المهاجرين الجدد.

إلا أن الوضع وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد تغير تماما حيث حملات العنف والاضطهاد ضد المسلمين عامة، كانت أشد هذه الحملات تلك التي شنتها العديد من الدول الأوربية والآسيوية ضد الأقلية المسلمة على أرضها، بما في ذلك بعض الدول العربية والإسلامية المتحالفة مع الولايات المتحدة من تعقب الجماعات الإسلامية التي تتخذ من العنف منهجا لها في الدعوة الإسلامية.

وفى السابق كانت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا تتمتع بقدرة متميزة على امتصاص اللاجئين إليها بمنحهم جنسياتها، وبقدر ما تكون الأقلية منظمة ومدعومة من الخارج بقدر ما تستطيع تحقيق مكاسب على صعيد وجودها، مثل أجازة الزواج على الطريقة الإسلامية، أو السماح بالذبح الحلال، أو الترخيص بالدفن على الطريقة الإسلامية، أو إقامة مدارس وجامعات إسلامية، أو إصدار صحف ومجلات أو بث تليفزيوني وإذاعي خاص بالمسلمين، وقد تكون هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الأقليات الإسلامية في العالم في تحقيق المطالب السابق الإشارة إليها ، مقابل فرض العديد من القيود على الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الأقلية المسلمة في الغرب، مع أن الفكر الإسلامي ومنذ بدايته وهو يعترف بالملل والنحل أي الأقليات والطوائف الدينية والعرقيات التي كانت موجودة عند ظهور الإسلام وحتى الآن وبمشروعية اختلافها مع الأغلبية المسلمة في شؤون عقيدتها، وأفرد لهذه القضية الكثير من الأحكام التي تنظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في دار الإسلام، فمعظم المجتمعات

الأوربية التي تضم طوائف دينية وعرقية متعددة يندر أن نجد تجانسا دينيا تاما بينهم ، فعادة ما توجد جماعة دينية رئيسية ينتمي أفرادها إلى نفس الدين أو المذهب السائد في الدولة الأم ، إلى جانبها جماعة أو أكثر تنتمي إلى ديانات أخرى، أو مذاهب أخرى، بيد أن تعايش الأديان والمذاهب في نفس المجتمع يعني أن هناك حدا من التسامح بين الطوائف المختلفة .

وبالتالي فإن انتقاء الإسلام عدوا استراتيجيا للغرب مجازفة تهدد السلام العالمي بعدم الأمن والأمان، وهو ما يجعل معظم أوربا تتردد في الإعلان عن ذلك، وتعترض على التصريحات المنحازة التي يقوم بها السياسيون حول ذلك ، وتسعى لاستخدام مفردات كالإرهاب، والتطرف، والعنف، والدموية، والهلال، والأصولية، وعليه فإن إقحام الدين في السياسة يعد انتهاكا لأهم مبادئ الأيديولوجيات العلمانية التي تتمسك بها الدول الغربية، وتحريضا لكثير من المسلمين المنسجمين مع الفكرة العلمانية على التراجع والعودة إلى الفكرة الدينية، واستفزازا لأكثر من مليار وثلثمائة مليون مسلم موزعون على معظم دول العالم، أغلبيات وأقليات مسلمة، هذا بجانب أن مثل هذه التصريحات قد تكون أحد العوامل المؤثرة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الإسلامية ودول الغرب[٧] .

فالغرب يسخر كل إنجازاته العلمية وقدراته الاقتصادية وإمكانياته الإعلامية بل وقوته العسكرية أيضا إذا اقتضى الأمر، ليفرض رؤيته الخاصة، ويحاول أن يضفي على تصوراته هذه طابعا إنسانيا وربما شرعيا، ويرفض أي نوع من الاختلاف حولها، وهذا ما نلاحظه بوضوح من خلال السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة وبريطانيا في عالم ما بعد سبتمبر ٢٠٠١.

وتبدو صورة العالم الغربي الآن وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن ذي قبل، فمع أنه يعلن عن علمانيته حينا، وديانته المسيحية في أحيان أخرى، إلا أننا نستطيع القول ومن خلال ما سبق من مقدمات ودلالات بأن العالم الغربي ملحدا لا يؤمن بدين، وعاملا ماديا لا يعرف للروح معنى، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعبد البترول والحديد والذهب، قد غطت الأرض بمبشرين يزعمون أنهم يدعون إلى حياة روحية وسلام ديني [٨] ، وإن كان الرئيس الحالي جورج دبليو بوش عند إعلانه الحرب على الإرهاب قالها دون أن يشعر ظاهرا ما بداخله من حقد على الإسلام والمسلمين بأن أمريكا

ستقـــوم - بحرب صليبية — على الدول التي تدعم وتساند الجماعات الإسلاميـــة المتطرفة ، كما كان مصرا على أن يقلده منصبه أحد القساوسة الأمريكان ، بينما فرنسا كدولة علمانية تحمي رجال الدين في الخارج ، فاليسوعيون المطرودون من فرنسا هم خصومها في الداخل ، وأصدقاؤها الحميمون في مستعمراتها ، وكذلك إيطاليا التي ناصبت الكنيسة العداء ، وحجزت البابا في الفاتيكان كانت تبني سياستها الاستعمارية على جهود الرهبان والقساوســة والمنصرين ، حتى روسيا التي تدعو فـــي بلادها إلى محاربـــة الأديان تظاهرت - بعد الحرب العالمية الثانية حينما أرادت أن تحقق لنفوذها توسعا إقليميا وسيـــاسيا - تظاهرت بالعطف على رجال الدين ودعت إلى مجمع مسكوني في موسكـــو، وحملت إليه المؤتمرين في طائراتها وكان في استقبالهم ستالين نفسه .

كما كان الرجال العسكريون من الإنجليز حريصين على نشر المنصرين في العالم، حتى أنهم فكروا في أن يرسلوا مبشرين إلى مكة والمدينة المنورة [٩] . ولعب التعصب المسيحي بين الإسلام والمسيحية، الدور الأكبر في تأزم العلاقة، ثم كانت للسياسة الاستعمارية على العالم الإسلامي والتنافس على السيادة بين الكنيستين (الشرقية في بيزنطة، والغربية في روما) دورهما الفعال في سوء العلاقة بين الشرق والغرب، فضلا عن الهوس الديني الذي أثاره أفراد مثل (ولتر المفلس، وبطرس الناسك، والراهب الألماني هوذسكال، صامويل هنتجتون،وفريدمان)من حث الغرب على كراهية المسلمين،وتعقب وجودهم في المجتمعات غير الإسلامية باعتبارهم خطرا على المسيحية،بل والغرب أيضا.

وكان الدين في الغرب المسيحي أداة لتبرير الاعتـــداء علـــى الشـــعوب الضـــعيفة واسترقاقها ، وتبارك ذلك الكنيسة بكل الحب والتأييد وكان لصكوك الغفـــران مـــن القوة ما يغفر أعتى الجرائم ويفتح أبواب الجنة أمام مرتكبيها، وهذا ما حدا بـــالبعض لأن يصور الوضع الذي عليه العالم الآن بعهود العصور الوسطي وسيطرة الكنيسة على قرارات الحكام، فالولايات المتحدة تلعب دور باباوات الكنيسة وتفـــرض صـــكوك الغفران، أما شعوب العالم فهم فئة العبيد الذين يفرض عليهم الـــولاء والطاعـــة دون جدال أو نقاش لمن هو أقوى أومن بيده القرار.

بيد أن الأقليات الإسلامية في أكثر بلدان العالم هي الأكثرية الحقيقية، لكن الزيف وحرب الإحصاءات غير الدقيقة يتعمدان دائماً تقليل عدد المسلمين وإظهارهم على أنهم أقلية وذلك لخدمة أهداف سياسية معروفة، فإذا تم العدوان عليهم وإهدار حقوقهم فإنه يصورون إعلامياً وسياسياً على أنهم أقلية متمردة يجب تأديبها ، وتمضى قضية اضطهادهم دون ضجيج على أنها شأن خاص أو مسألة داخلية لا يجوز التدخل فيها أو الاعتراض عليها، أخذت هذه الصورة تزداد قتامة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) فى محاولة لتأديب العالم الإسلامى أغلبيات وأقليات ، وتحملهم بالتالي تبعات ما تقوم به الولايات المتحدة من إجراءات ضد مرتكبي التفجيرات وكذلك الدول التي ينتمون إليها والدول التي ترعى خلايا التطرف والإرهاب في العالم، ومما يؤكد ظهور البعد الديني في محاور الأحداث .

وعلى هذا فإن مسألة الأقليات بكل عناوينها ومسمياتها، من المسائل الحساسة في مجال الدراسات والبحوث الميدانية، وتحتاج إلى قراءة ودراسة عميقة لواقعها وصولا إلى بلورة رؤية حضارية متكاملة في طريقة التعامل معها، وكيفية اندماجها الطوعي والاختياري مع النسيج الوطني والمجتمعي، ولعلنا لا نعدو الصواب حين القول : إن الكثير من النكبات الاجتماعية والانفجارات السياسية، كان من جراء عدم التصدي الجاد لعلاج هذه المسألة في الواقعين العربي والعالمي.

فما يعانى منه العالم الإسلامى الآن أقليات وأغلبيات من عنف واضطهاد وإهدار للحقوق والقبض العشوائي على العديد منهم، هو من جراء ما قام به تنظيم القاعدة الذي يتزعمه الثرى السعودي " أسامة بن لادن " ، والطبيب المصري أيمن الظواهري، ورفض الغرب الاقتناع بأن ما قام به تنظيم القاعدة هو سلوك فردى أو نهج جماعة صغيرة من المسلمين وليس كل المسلمين مؤيدين لما قام به هذا التنظيم من أعمال تخريب وتدمير وترويع الآمنين بهذه الصورة التي يرفضها الإسلام والغالبية من المسلمين في الشرق والغرب على حد سواء .

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذه الحقبة من الزمان تحديدا هو : ماذا عن العلاقة بين الشرق والغرب أو بين الإسلام والمسيحية حتى أدت إلى عدم الثقة التي

نلاحظها الآن بين الطرفين بعيدا عما يعرف بالحوار بين الأديان، أو التوفيق بين الديانات السماوية ؟

ويتناول الكتاب في مجمله أوضاع الأقليات المسلمة في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) في أربعة عشر فصلا يتم فيها التعرف على وضع الأقلية المسلمة في العالم ورصد المتغيرات التي أعقبت الحادث ، ثم التناول التفصيلي لوضع الأقليات الإسلامية في القارة السوداء (قارة إفريقية المسلمة) وكيف أن المسلمين على الرغم من أنهم يمثلون الأغلبية في العديد من الدول الإفريقية إلا أنهم في تعداد الأقلية حيث إن مقاليد الإدارة والحكم والسيادة في أيدي غيرهم من أبناء المعتقدات الأخرى (أقلية) ، وهذا قد يرجع بطبيعة الحال إلى الاستعمار الذي ظل في إفريقيا لسنوات طويلة ولم يخرج منها إلا بعد أن سلم كل أمور الحكم لأبناء عقيدته أو من تربطه به مصالح اقتصادية وسياسية على المدى القريب أو البعيد .

أما في آسيا فالوضع يكاد يختلف حيث يلجأ المسلمون إلى المناطق الجنوبية والتجمع بعيدا عن الحكم والإدارة، ونظرا لتزايد أعدادهم فإنهم طالبوا بحقهم في الانفصال عن الدولة الأم باعتبارها كيانا له سمات وخصائص يتميز بها عن الغالبية التي تدين بعقيدة أخرى ، مثل الأقلية المسلمة في الفلبين وتايلاند وسرى لانكا وبورما وسنغافورة وكذلك دول تطالب بحقها في الاستقلال مثل الشيشان وأنجوشيا فى روسيا، وجامو وكشمير بالهند ، وتركستان الشرقية بالصين .

ونفس الحال في أوربا حيث تطالب البوسنة والهرسك بحقها لأن تصبح دولة ذات سيادة بحكم أنها تمثل الأغلبية في البلقان، وعليه فيطالب إقليم كوسوفا هو الآخر بحقه في الانفصال عن صربيا أسوة بإقليم تيمور الشرقية الذي انفصل عن إندونيسيا لكون الأغلبية فيه تدين بالعقيدة المسيحية.

بيد أن وضع الأقلية المسلمة في أوربا يكاد يكون بالغ الصعوبة نظرا للعداء القديم الذي تكنه أوربا للمسلمين زمن الحروب الصليبية والغزو العثماني لدول أوربية عديدة حتى كادت فرنسا تقع كلها في أيدى المسلمين ، هذا فضلا عن أن منفذي أحداث سبتمبر عاشوا وسط الأقليات المسلمة في أوربا، أما في الولايات المتحدة فالأمر مختلف تماما حيث إنها الأرض التي وقعت عليها أحداث سبتمبر .

ومن هنا كان على الأقلية المسلمة أن تدفع الضريبة وحدها دون غيرها من عنف وتعذيب واضطهاد وتحقيقات ومصادرة أموال وتدمير مساجد ومراكز إسلامية بصورة لم تكن موجودة قبل الحادى عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) .

obeikandl.com

هوامش المقدمة

(١) أحمد الرشيدى : منظمة المؤتمر الإسلامى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م) ص ١٤٥ .

(٢) جميل مطر : تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على النظام العالمي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، عدد أكتوبر ٢٠٠٠م) ص٩٩- ١٠١ .

(٣) كاى حافظ : الإسلام والغرب (القاهرة: وزارة الثقافة،إصدارات المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٢م) ص ٨٣ .

(٤) صامويل هنتنجتون : صدام الحضارات: ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: مكتبة مدبولى للطبع والنشر، ٢٠٠٠م) ص ٣١ .

(٥) عادل طه : العالم الإسلامى اليوم (القاهرة: دار ابن سينا للنشر، ١٩٨٧م) ص ٦٣، ٦٤ .

(٦) أحمد صدقي الدجاني : حاضر العالم الإسلامى (القاهرة: مجلة الهلال، عدد مارس ١٩٩٢) ص ٩٠، ٩١ .

(٧) إسماعيل الشطي : تحديات استراتيجية بعد أحداث سبتمبر (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٣) سبتمبر ٢٠٠٢م) ص ٣٥ .

(٨) محمد سعدي : الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي (بيروت: مجلة المستقبل العربي، عدد أكتوبر ١٩٩٨م) ص ٥٢، ٥٣ .

(٩) محمد بحر العلوم : مسؤولية المرجعية والمراكز الإسلامية نحو مسلمي أوربا وآسيا (القاهرة: مجلة الفكر الجديد، العدد (٥) مارس ١٩٩٣م) ص ٢٧ .

obeikandl.com